

**General Union of
Palestinian Women
General Secretariat**



**الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
الأمانة العامة**

كلمة الأخت انتصار الوزير

في

المؤتمر الاقليمي "اثر التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على واقع المرأة

العربية"

الأخوات والأخوة الحضور مع حفظ الألقاب

بإسمي وبإسم الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية نحييكم بتحيات عطرة من بيت

المقدس من غزة المحاصره الصامدة من أرض فلسطين، ونشكر المجلس النسائي

اللبناني ممثلاً بالأخت المحامية إقبال مراد دوغان رئيسة المجلس، دعوتكم

وإستضافتكم الكريمة لنا وتنظيمكم هذا المؤتمر العربي الإقليمي الهام، والشكر
موصول لفخامة الرئيس اللبناني ميشيل عون على رعايته للمؤتمر بشكل خاص
ونصرته لقضايا المرأة العربية بشكل عام.

يأتي مؤتمرنا في ظل ظروف سياسية وإقتصادية وإجتماعية معقدة ومهزوزة
تعيشها المنطقة، فما نتج عن الثورات العربية من صراعات وتغييرات في أنظمة
الحكم وأشكالها وأنماطها وتأثير ذلك على الإقتصاد والحياة الإجتماعية لشعوب
المنطقة يستدعي منا التحرك السريع والجاد نحو إطلاق برامج لحماية الأسرة
بشكل عام والمرأة بشكل خاص في ظل هذه الصراعات القائمة على الأرض والتي
يكون الطفل والمرأة اول ضحاياها وأكثرهم تضرراً عادةً.

ليس غريباً أن تأتي المبادرة لهذا المؤتمر من بلد شقيق كلبنان، فلبنان أرض
الحضارة ومنازة ثقافية هامة، وبلد ذات بُعد إستراتيجي وازن في المنطقة العربية
والشرق الأوسط، هذا عدا عن نشاط الحركة الثقافية والادبية والنخب فيها، بحيث
أصبحت ذات تأثير مباشر في الرأي العام العربي.

لن ننسى دور لبنان في قضيتنا الفلسطينية والدم المشترك الذي سفك على أرض
لبنان في سبيل قضية فلسطين، حيث إحتضن لبنان اللاجئين الفلسطينيين بعد

نكبة 1948، وكذلك بعد نكسة 1967 وما زال، وكذلك أحتضن لبنان منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها وفصائلها وقواتها طوال فترة السبعينيات وكان قاعدتنا القوية نحو النضال الوطني والتحرر، فلبنان من أولى البلدان التي وقفت إلى جانب قضيتنا ودعمتنا بكل الوسائل والطرق فكانت نقطة الإنطلاق القوية والأمنة نحو فلسطين، فكيف لا تكون لبنان كذلك وهي من عاشت الظلم والاحتلال والإستعمار مثلنا ومن قبلنا، وهي التي واجهت وصمدت بوجه الإحتلال.

الجمع الكريم

إن المرأة العربية وفي ظل ما ذكر سالفا من ظروف سياسية وإقتصادية وإجتماعية إستثنائية، تواجه تحديات من نوع خاص، مع وجود هجرات قصيرة واعتداءات مسلحة وانعدام الأمن الشخصي والغذائي، ومن هنا تأتي الحاجة لتوفير آليات لحماية المدنيين وخصوصا الأطفال والنساء بالتنسيق مع الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان في البلدان التي تعيش نزاعات مسلحة، ولعل تطبيق إتفاقية سيداو المعنية بالحماية في ظل الحروب والنزاعات أولى الخطوات العملية التي يجب أن ننطلق منها لتوفير آليات عملية لحماية شعوب المنطقة بشكل عام والمرأة العربية بشكل خاص.

الحضور الكريم

رغم ما تعيشه المرأة العربية من ظروف إستثنائية إلا أن المرأة والشعب الفلسطيني يعيشان ظروف أكثر تعقيداً وقسوة، في ظل أقدام وأبشع إحتلال على وجه الأرض، يسعى لإنهاء قضيتنا وهضم حقوق شعبنا وسلبنا أرضنا ومقدساتنا، من خلال حملات ممنهجه تستهدف كل شيء في فلسطين من بشر وشجر وحجر.

إن آخر ما يواجهه شعبنا اليوم الحملة الشرسة التي تتعرض لها عاصمة دولة فلسطين (القدس الشريف) من إنتهاك صارخ إتجاه حقوق شعبنا الفلسطيني وحقوق كافة العرب والمسلمين والمسيحيين في الشرق، فالقدس والمسجد الأقصى وكنيسة القيامة أقدس الأقداس ولن يقبل شعبنا الفلسطيني ولا بأي شكل من الأشكال أي مساس بها أو أي إنتقاص بحقوقه المشروعة في المدينة المقدسة، إن هذا القرار الأمريكي المشؤوم من قبل الرئيس ترامب الذي اعطى ما لايمك لمن لا يستحق، وخالف كافة القوانين والأعراف والقرارات الدولية والأممية يشكل نقطة الحسم بإعتبار أمريكا جهة راعية لعملية السلام، فهي لن تكون بعد اليوم كذلك ما لم تتراجع عن هذا القرار والخطأ التاريخي، ومن هنا فإننا نؤكد على مواقفنا الثابتة ووقوفنا التام خلف القيادة الفلسطينية وعلى رأسها فخامة الرئيس

محمود عباس " أبو مازن " في تصديها لهذا القرار وفي معركتها السياسية والدبلوماسية والقانونية لإنتزاع حقوق شعبنا المشروع من يد هذا الإحتلال الغاشم الذي يعتبر وصمة عار بجبين الإنسانية في القرن الواحد والعشرين، ونتوجه لكافة شعوب العالم الحر وحكوماته بالشكر والإمتنان لوقفهم الجادة في مواجهة هذا القرار سواء على المستوى الشعبي من خلال المسيرات التي جابت العالم تنديداً، أو من خلال المواقف السياسية والدبلوماسية للدول كما حدث في مجلس الأمن الدولي الذي ندد بإجماع أربعة عشر عضواً فيه من أصل خمسة عشر بهذا القرار اللامسؤول واعتبروه قرار أحادي الجانب.

السيدات والسادة الحضور

في ظل ما ذكر سابقاً يعمل الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية داخل الوطن المحتل وفي الشتات، على تصعيد النضال الوطني والحقوقى والإجتماعي من أجل تحقيق المزيد من المكتسبات لصالح المرأة في دولة فلسطين المحتلة، ضمن برامج متخصصة من شأنها معالجة المشاكل وتذليل التحديات التي تواجه المرأة الفلسطينية في كافة أماكن تواجدها وضمن واقعها المعاش.

حيث عمل ويعمل الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية داخل الوطن على إستمرارية النضال الوطني ضد الإحتلال، من خلال ما تمارسه فروع الإتحاد من تفعيل للحراك الوطني ضد ممارسات الإحتلال البشعة من حواجز وجدار الفصل العنصري وهدم المنازل ومصادرة الأراضي وتجريفها وحصار وتجويع الشعب، فكان دور الإتحاد بارزاً في حشد المسيرات ووقفات التضامن ضد محاولة الإحتلال مصادرة منطقة الخان الأحمر في القدس والذي من شأنه أن يفصل جنوب الضفة الغربية عن شمالها في محاولة للقضاء على التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية المنشودة وعزل عاصمتنا القدس جغرافياً عن باقي مدن الضفة الغربية، كما كان للإتحاد دوراً مهماً في تفعيل المقاومة الشعبية ضد الإحتلال في كافة أماكن التماس وخصوصاً على طول جدار الفصل العنصري وكذلك مسيرات العودة الأسبوعية لكسر الحصار على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة.

كما وعمل الإتحاد على إطلاق الحملة النسائية لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، كحملة إسناد لحركة مقاطعة إسرائيل B.D.S والتي يعمل الإتحاد جاهداً على توسيع الحملة أفقياً وعمودياً من خلال عمل حملات للتوعية والمشاركة في المؤتمرات والمهرجانات وبأوراق العمل حول دور المرأة في المقاطعة وأهميته.

على الرغم من الالتزام الرسمي لدولة فلسطين بالمساواة ما بين المرأة والرجل في القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، والذي ينص على عدم التمييز بناءً على الجنس، مازال هناك تناقض ما بين القانون الأساسي وعدد من القوانين السارية المعمول بها، خاصة فيما يتعلق بتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وتقسيم الأدوار فيما بينهم. ويُعتبر القانون الأساسي (الدستور المؤقت في الحالة الفلسطينية) المرجعية لبلورة القوانين المختصة في المجالات المختلفة، ولكن حتى الآن هناك رزمة من القوانين المتوارثة السارية المفعول والتي بُنيت على التمييز المجحف بحق النساء والفتيات، ولها انعكاسات سلبية على تحقيق نتائج ايجابية بالمساواة الفعلية التي يجب على الدولة أن تلتزم بها، ولازلنا نعمل على مواءمة القوانين المحلية مع الاتفاقية الدولية لمناهضة كافة أشكال التمييز ضد النساء التي تم الإعلان عن الإلتزام الرسمي بها عام 2009، والمصادقة عليها عام 2014 دون تحفظات، إلا أنه لم يتم نشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية كي تأخذ الصفة الإلزامية حسب القانون الفلسطيني، بالرغم من تشكيل لجنة مواءمة التشريعات بقرار من مجلس الوزراء في بداية العام 2017، التي بدأت عملها في فحص مسودة مشروع قرار بقانون حماية الأسرة من العنف .

وعلى صعيد المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، قرر المجلس المركزي الفلسطيني زيادة نسبة الكوتا النسوية من 20% الى 30% والذي أكد عليه المجلس الوطني في جلسته المنعقدة في 2018/1/16 حيث قرر وضع الآليات لتنفيذ قرارات المجلس المركزي السابقة بتمثيل المرأة بما لا يقل عن نسبة 30% في جميع مؤسسات ودولة فلسطين وموائمة القوانين بما يتلائم واتفاقية سيداو.

وعلى المستوى الإقتصادي لازالت نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والإستثمار متدنية حيث تبلغ 19.3 % للمرأة مقابل 80.7% للرجل، وذلك لعدة عوامل قانونية وإقتصادية وإجتماعية، على الرغم من أن قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000 ولوائحه التنفيذية يعتبر نقطة تحول في الأحكام الخاصة لعمل النساء، حيث نص على عدم التمييز على أساس النوع الإجتماعي في المادة 100، إلا أن المرأة استطاعت خلال السنوات الأخيرة من زيادة مشاركتها في الإقتصاد الفلسطيني وكذلك تبوء عدة مناصب في مختلف مراكز صنع القرار، ولا زلنا نناضل من أجل زيادة ودعم وصول الكفاءات النسوية إلى تلك المواقع.

أما في الشتات فعمل الاتحاد بالإضافة لعمله اليومي المناط به على برامج تتلائم وواقع المرأة الفلسطينية في أماكن تواجدها وضمن ظروفها المعاشه، حيث عمل

فرع الإتحاد في لبنان على برامج تتعلق بالتمكين الإقتصادي من خلال دعم المشاريع الصغيرة وتقديم القروض والدعم الفني، وكذلك عمل مشاريع مثل الحضانات ورياض الأطفال ومشاريع التقوية المدرسية والتكافل الأسري والرعاية الإجتماعية وتأهيل ذوي الإحتياجات الخاصة ورعاية المسنين.

السادة الحضور

بناءً على ما ذكر سابقاً من مشكلات وتحديات وصعوبات تواجهها المنطقة فإننا في الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية نتقدم لمؤتمركم الكريم بعدة توصيات من أجل مواجهة التحديات التي تعيشها المرأة العربية:

أولاً: التأكيد على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والشعوب العربية ودعم

نضال الشعب الفلسطيني ورفض تدخلات القوى الإستعمارية .

ثانياً: الدعوة لإنهاء الصراعات العربية والتأكيد على ضرورة تكريس

التضامن العربي والتكامل بين الدول العربية .

ثالثاً: تضافر الجهود في مكافحة الفقر والأمراض والأزمات الناتجة عن

الحروب .

رابعاً: العمل من أجل سياسات وخطط وطنية مستقلة تكفل الحقوق الأساسية للمواطنين وتعزز الإستقلال الإقتصادي للدول وتقلص مستوى التبعية .

خامساً: ضرورة إنهاء الأزمات المتعلقة باللاجئين واللاجئات على ارضية عودة اللاجئين إلى اوطانهم الأصلية وفي مقدمة ذلك حق العودة للاجئين الفلسطينيين .

سادساً: التنسيق المسبق في طرح قضايا النساء العربيات في المحافل الدولية على ان تشمل التقارير الوطنية للدول المضيفة اوضاع اللاجئات .
سابعاً: تعزيز الدعم والتضامن في القضايا المتعلقة بأوضاع النساء وحقوقهن .

ثامناً: دعم حملة مقاطعه الكيان الصهيوني العنصري والقضاء على كافة أشكال التطبيع الفردي ومحابات الإحتلال لأن الموقف العربي الموحد من شأنه تقوية نضال الشعب الفلسطيني والقضاء على محاولة الإحتلال الصهيوني العالمية هضم قضيتنا ومصادرة حقنا في أرضنا ودولتنا المستقلة .

تاسعاً: ضرورة دعم وتأيد حركة المقاطعة لإسرائيل B.D.S لما من شأنه تعرية الإحتلال وفضح ممارسته البشعة في العالم.

عاشراً: ضرورة تفعيل الإتحاد النسائي العربي العام من خلال وضع آليات عملية وخطوات جادة لتفعيل وتطبيق إتفاقية سيداو وتوفير الحماية للمدنيين والنساء والأطفال في مناطق النزاع.

الحادي عشر: مطالبة المؤسسات الحقوقية الدولية الضغط على إسرائيل للإفراج عن الأسيرات الفلسطينيات والأسرى الأطفال في سجون الإحتلال

ختاماً:

علينا أن نجدد شكرنا لكم وتقديرنا لما قدمتموه لقضيتنا على مدى السنوات ولا سيما في البدايات، كما أن علينا القول بإن وقوفكم إلى جنبنا يزيد من قوتنا ويعزز صمودنا، أملين أن تفتح هذه اللقاءات والمؤتمرات مزيداً من الأبواب للتعاون والتلاحم بين شعوبنا.